مجـــلـة الحـــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثاني عشر ــ العدد الأول 2025 ــ الصفحات (786-794)
معامل التأثير العربي 1.67 لسنة 2024 2.113 (ISI) لسنة 2025 ISSN 3005 - 3919

امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية في القانون الليبي (الاشكالات و الحلول)

حسين عبد الله على عبد الله *
قسم القانون العام، كلية القانون ، جامعة الزيتونة ، ترهونة ، ليبيا
h.abdualla@azu.edu.ly

Administrative refusal to implement court rulings in Libyan law (Problems and solutions)

Hssen Abdualla Ali *
Department of Public Law, Faculty of Law, Al-Zaytuna University, Tarhuna, Libya

تاريخ الاستلام: 2025-05-22 تاريخ القبول: 2025-06-20 تاريخ النشر: 2025-06-23

الملخص:
يتناول هذا البحث موضوع امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية حيث يسلط الضوء على الأسباب التي تؤدي إلى هذا الامتناع وأثاره على مبدأ سيادة القانون وحقوق الأفراد، ويستعرض البحث التجارب القانونية و يبين التحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام بما ذلك البيروقراطية ونقص الموارد والضغوط السياسية كما يقدم البحث توجيهات لتعزيز فعالية النظام القانوني تشمل تحسين التشريعات وانشاء وحدات تنفيذية متخصصة وتعزيز الرقابة والمساءلة ويهدف البحث إلى التأكيد على أهمية تنفيذ الأحكام كعامل أساسي لتحقيق العدالة وحماية حقوق الانسان.

الكلمات الدالة: امتناع ، الإدارة ، تنفيذ ، الأحكام القضائية ، القانون الليبي.

Abstract:
This research addresses the issue of the administration's refusal to implement judicial rulings, highlighting the reasons that lead to this refusal and its effects on the principle of the rule of law and individual rights. The research reviews legal experiences and shows the challenges facing the implementation of rulings, including bureaucracy, lack of resources, and political pressures. The research also provides guidelines to enhance the effectiveness of the legal system, including improving legislation, establishing specialized executive units, and strengthening oversight and accountability. The research aims to emphasize the importance of implementing rulings as a fundamental factor in achieving justice and protecting human rights.

Keywords: Refusal, administration, implementation, judicial rulings, Libyan law.

مقدمة

يعتبر تنفيذ الأحكام القضائية من أبرز مظاهر سيادة القانون في اي نظام قانوني اذ يعكس احترام الإدارة القرارات الصادرة عن السلطة القضائية ويعزز من ثقة المواطن في النظام العدلي ومع ذلك تواجه العديد من الدول ، بما في ذلك ليبيا ، تحديات كبيرة تتعلق بامتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام. مما يثير تساؤلات حول أسباب هذا الامتناع واثاره على حقوق الأفراد.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة اسباب الامتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية وتحليل الآثار القانونية والاجتماعية المترتبة عن ذلك .كما يستعرض البحث التجارب القانونية في بعض الدول العربية ويقدم توجيهات تهدف إلى تعزيز فعالية النظام القانوني وضمان تنفيذ الأحكام بشكل فعال.

من خلال هذا البحث نسعى لتسليط الضوء على أهمية تنفيذ الأحكام كعضو اساسي في تحقيق العدالة ، تأكيد ضرورة التزام الإدارة بتطبيق القانون بما يضمن حماية حقوق الأفراد

وتعد الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم أحد أهم وسائل حماية الحقوق وتحقيق العدالة في المجتمع ومع ذلك ، فإن امتنعت الإدارة عن تنفيذ هذه الأحكام بشكل تحديا خطيرا يؤثر بشكل مباشر على فعالية النظام القضائي وثقة الأفراد في المؤسسات القانونية .أن عدم تنفيذ الأحكام ليس مجرد إخلال بالواجب القانوني بل يحمل في طياته آثارا سلبية على حقوق الأفراد ويهدد استقرار النظام القانوني ككل.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم تنفيذ الإدارة الأحكام القضائية مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد ويهدد ثقة المجتمع في النظام القانوني القضائي ، وهل يعتبر هذا الامتناع انتهاك لمبد أ المشروعية ومبدأ الفصل بين السلطات و يشمل ذلك دراسة الأسباب التي تؤدي إلى هذا الامتناع مثل العوائق القانونية والإدارية وكذلك التأثيرات السلبية على العدالة الاجتماعية.

فروض البحث

- هناك عوائق قانونية تؤثر عن تنفيذ الأحكام القضائية من قبل الإدارة.
- مساهمة ضعف آليات التنفيذ في تفشي ظاهرة الامتناع عن تنفيذ الأحكام.
- يمكن تحسين تنفيذ الأحكام من خلال تطوير الأنظمة الإدارية والقانونية المعمول بها.

أهمية البحث

- تسليط الضوء على مشكلة حيوية تؤثر علي سيادة القانون وحقوق الأفراد.
- تقديم توجيهات لتحسين آليات تنفيذ الأحكام مما يسهم في تعزيز الثقة في النظام القضائي.
- المساهمة في الأدبيات القانونية المتعلقة بالضمانات القانونية و الإدارية لتنفيذ الأحكام.

منهجية البحث

منهجية تحليلية تشمل الدراسات القانونية والتحليل الوصفي

الدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة إلى تأثير الامتناع عن التنفيذ على حقوق الأفراد والحلول المقترحة مثل تطوير آليات قانونية وإدارية لتحسين تنفذ الأحكام.

خطة البحث

المطلب الاول

الاشكال القانونية المتعلقة بامتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام .

المطلب الثاني

الحلول القانونية لمشكلة الامتناع عن تنفيذ.

المطلب الاول

امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الإشكالات القانونية والحلول

مقدمة

تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم اساسا من اسس سيادة حكم القانون وحقوق الأفراد في اي مجتمع لتنفيذ هذه الأحكام ليس مجرد إجراء قانوني بل هو تجسيد للعدالة وضمان لحقوق الأفراد والمواطنين ومع ذلك بأن امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية بشكل إشكالية حقيقية تعترض سبيل تحقيق العدالة إذ يؤدي ذلك إلى انتهاك حقوق الأفراد، وتآكل الثقة في النظام القضائي.

تتعد اسباب هذا الامتناع فقد يكون نتيجة لعوائق قانونية وإدارية وقد يؤدي إلى ضعف في آليات التنفيذ المتاحة . كما أن الآثار المترتبة على عدم تنفيذ الأحكام تمتد لتشمل التأثيرات السلبية على الاستقرار الاجتماعي والنفسي للمواطنين مما يعزز من ضرورة تناول هذه القضية بشكل جاد.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة إشكالات امتنع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية من خلا تحليل الأسباب والآثار القانونية و الاجتماعية بالإضافة إلى تقديم الحلول الممكنة لتحسين الوضع القائم من خواص هذا البحث تتطلع إلى المساهمة في تعزيز فاعلية النظام القضائي وضمان تحقيق العدالة للجميع.

الفرع الاول

مفهوم الامتناع عن تنفيذ الأحكام

الامتناع لغة من منع الذي يعني المنع أو العجز أو التوقف عن الشيء . وامتنع هو فعل ثلاثي مجرد ، يصاغ في صيغة تفتعل مما يدل على وجود فعل متبادل أو تفاعل بين الفاعل والمفعول.

وجاء تعريف كلمة "امتناع "في معجم الوسيط بأنه عدم الفعل أو التوقف عن الشيء وفي لسان العرف عرف على أنه يشير إلى أن الامتناع يعني عدم القبول أو عدم الانصياع لما يطلب ، وفي قاموس معجم المعاني عرف على أنه الامتناع عن العدول عن القيام بفعل معين أو الانصراف عن شيء ما فالامتناع في اللغة هو المنع والمنع خلاف الاعطاء[1]

ويقال رجل ممنوع اي يمنع غيره و رجل منع أي يمنع نفسه.

وعرفه في الفقه المصري بأنه أحجام شخص إتيان فعل إيجابي معين كان الشارع ينتظر منه في ظرف معين علي شرط أن يكون هناك واجب قانوني يلزم بهذا الفعل وأن يكون في استطاعته القيام به.

وعرفه الفقه العراقي بأن الامتناع بأنه حركة سلبية دفعت لها أراده مانعة تنحصر وظيفتها في ربط الحركة أو السكنة بإنسان معين.

---

[1]ابن منطور – لسان العرب

مجمع اللغة العربية – الوسيط

محمد احمد خلف الله – معجم الاسماء – دار الكتب العلمية

وفي الاصطلاح القانوني عرف علي أن الامتناع له ألفاظ ترادفه كالسلوك السلبي أو الترك أو الأحجام أو التقاعس.
والامتناع عن التنفيذ وهو الحالة التي ترفض فيها الإدارة أو الجهة المختصة تنفيذ حكم قضائي صادر عن المحكمة على الرغم من أنه واجب التنفيذ بموجب القانون ويعتبر هذا الامتناع انتهاكا لمبدأ سيادة حكم القانون حيث يعرقل تطبيق العدالة ويؤثر سلبا على حقوق الأفراد[1].
والامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية يمكن تصنيفه إلى عدة أنواع ، بناء عن الأسباب والدافع وراء هذا الامتناع منها الامتناع الطوعي والقسري والممنهج والانتقائي والامتناع بسبب عدم القناعة بالحكم تناولها بشي من التفصيل.

أولا : الامتناع الصريح تنفيذ الأحكام القضائية :

تتمثل هذه الصورة بأن يمتنع الموظف صراحة عن التنفيذ الحكم القضائي وان الرفض الصريح فيه تجاوزا واضحا لهيبة الأحكام القضائية في السابقة القضائية قرار المحكمة العليا 123لسنة 2018 أصدرت محكمة الاستئناف حكما قض بإلزام الإدارة معينة بتنفيذ قرار إداري لصالح أحد المواطنين وامتنع الإدارة عن التنفيذ بحجة عدم توفر الميزانية واكدت المحكمة على وجوب تنفيذ الحكم[2].

ثانيا :الامتناع الضمني :

من بين طرق وأساليب الإدارة في عدم تنفيذ الأحكام وهي التراخي والتحاليل والتأخير في تنفيذ الحكم لمدة طويلة يستوجب معها مسألة الإدارة عن أسباب التأخر ويعد الامتناع الضمني من أهم وأكثر صورة امتناع الإدارة عن تنفيذ خوفا من تعرضها للانتقادات التي يواجهها الجمهور والشارع كرأي عام في حالة اتخاذها بأسلوب الامتناع الصريح .فالأصل انه في حالة صدور حكما قضائيا يتوجب على الإدارة تنفيذه في وقت مناسب ليست ببعيد وفي حالة تراخيها عن التنفيذ دل على امتناعها الضمني ، وان كان غير صريحا فإنه لا يقل خطورة عنه وهي من أكثر الأساليب التي تأخذها الإدارة بسبب انه من الصعب إثباته امام القضاء لأنه في العلن لم تصدر من الإدارة قول أو فعل بامتناعه عن تنفيذ القرار لكن من سلوكه يتضح أنه ينوي من التراخي عدم تنفيذ القرار مثل هذه السلوك يتضرر منه صاحب المصلحة في تنفيذ القرار مثل هذه السلوك يتضرر منه صاحب المصلحة في تنفيذ الحكم خاصة في الأمور المستعجلة وفقا لذلك نجد أن القضاء المصري يؤكد على ان الادارة تلتزم دائما بالمبادرة في تنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها وان تقاعست أو امتنعت دون وجه حقه اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار إداري سلبي مخالف للقانون يستوجب التعويض .

ثالثا: الامتناع الاجباري عن التنفيذ

يتحدث نتيجة لوجود عوائق قانونية أو ظروف قاهرة تمنع الجهة المختصة من تنفيذ الحكم ويقصد بأنه توجد ظروف مادية تجعل من المستحيل تنفيذ الحكم مثل القوة القاهرة. والتي تقوم على وجه و عوامل او ظروف مادية تتشكل على نحو معين ،تعجز لإدارة على تلافيها حتى تتمكن من تنفيذ الحكم اي استحالة التنفيذ يرجع إلى سبب اجنبي لا للمدين يد فيه. ذلك ما جاء في نص المادة 373 من القانون المدني المصري نص على أنه

[1]الهادي يوسف مبادئ القانون المدني – دار المعرفة – طرابلس 2008ص76
الزايدي مريم اليات تنفيذ الاحكام القضائية جامعة طرابلس رسالة ماجستير 2020ص 20
[2]مجلة الحقوق العدلية العدد 25
السراج محمد – الاجراءات القانونية لتنفيذ الجبري – المجلة القانونية العدد 15 يناير / 2021 ص 43

يجب حتى ينقضي الالتزام أن يطرأ يعد نشأته ما يجعل تنفيذ مستحيلا ، استحالة فعلية أو قانونية في الوقت الذي يجب فيه تنفيذه ، وان ترجع هذه الاستحالة الي سبب اجنبي لا يد لمدينة فيه كالحادث المفاجئ أو القوة القاهرة أو خطأ الدائن أو فعل الغير وهذا ما نص عليه المادة 209 من القانون المدني المغربي "تنص على أنه يمكن للمدين النظرة بحالة القوة القاهرة أو الظروف الطارئة لتجنب المسؤولية عن عدم التنفيذ الأحكام وهذا ما نص عليه القانون المدني المصري في نص المادة 161 نص علي أن المدين غير ملزم بتنفيذ التزامه اذا كان كانت هناك قوه قاهره.

رابعا : الامتناع الناتج عن عدم توفر الموارد:

ينجم عن عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ الحكم مثل عدم التمويل أو المعدات وفي السابقة القضائية رقم 234/2019 المحكمة الإدارية العليا المحلة القانونية العدد 12 في هذه القضية أصدرت المحكمة حكما ينص بإلزام وزارة التربية والتعليم بإعادة موظف تم فصله بشكل غير قانوني على الرغم من صدور الحكم ، امتنعت الوزارة عن تنفيذ مشيرة إلي عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة الإعادة الموظف مما يعتبر امتناعا إجباريا .وقضت المحكمة بأن عدم تنفيذ الحكم يعتبر مخالفة للقانون واكدت على وضرورة التزام الجبهات الحكومية بتنفيذ الأحكام القضائية حتى في الحالات العجز المالي وقد أصدرت المحكمة توجيها بإلزام الوزارة بتوفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الحكم مما يعكس التزام القضاء بحماية حقوق الأفراد[1]

خامسا: الامتناع بسبب التعقيدات القانونية :

يحدث عندما تكون هناك مشكلات قانونية معقد تحول دون تنفيذ الحكم مثل النزاعات حول صحة الحكم أو الاختصاص في القضية رقم 456/2020 مجلد القانونية العدد 20 قفت المحكمة الإدارية قرار لصالح أحد الموظفين، ومع ذلك امتنعت الجهة عن تنفيذ بحجة أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية كان غير صحيح او أنها ليست الجهة المختصة.

قامت المحكمة الإدارية بالنظر في الطعن المقدم من الجهة الإدارية واكدت أن المحكمة الابتدائية كان صحيحا وان الاختصاص كان قائما . و أوضحت أن الجهة الإدارية ليس لها الحق في الامتناع عن تنفيذ لمجرد الطعن في صحة الحكم ، حيث أن الطعن يجب أن يتم عبر القنوات القانونية المناسبة وليس عبر الامتناع عن التنفيذ.

وقفت المحكمة بإلزام الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم الصادر ، مشددة على أن الإمتناع عن التنفيذ بحجة عدم صحة الحكم أو الاختصاص يعتبر انتهاكا لمبدأ مبادرة سيادة القانون، وأنه يجب احترام الاحكام القضائية طالما لم يتم إلغاؤها من قبل الجهات المختصة

الفرع الثاني

الآثار القانونية الامتناع الإدارة عن التنفيذ

(أ) الآثار على حقوق الأفراد

1. انتهاك الحقوق القانونية

عندما تمنع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي، يعتبر ذلك انتهاكا للحقوق المقدرة قانونا المادة 192 من قانون المرافعات المدنية والتجارية القانون رقم 51 لسنة 1970 ، تنص على أن الأحكام الصادرة عن المحاكم تكون واجبة التنفيذ مما ينص أن عدم التنفيذ يعتبر خرقا لهذا المبدأ.

[1]الهادي يوسف – مبادئ القانون المدني – طرابلس دار المعرفة 2018 ص 35
الزهراني ميساء – الرقابة القضائية على تنفيذ الاحكام مجلة الحقوق العدد 10 – 2020
العربي – سارة – التحكيم التجارب في ليبيا – دار العلوم ط1 بنغازي 2019

2. فقدان الثقة في النظام القضائي

تؤكد السوابق القضائية مثل حكم المحكمة الإدارية العليا رقم 465/2020 حيث أصدرت المحكمة حكما بإلزام جهة إدارية بتنفيذ قرار لصالح موظف ، واكدت أن الامتناع عن التنفيذ قرار يؤثر سلبا على ثقة الأفراد في النظام القضائي[1]

3. الضرر النفسي والاجتماعي

الأفراد الذين لا تنفذ أحكامهم قد يعانون من ضغوط نفسية الكبيرة وفي القضية رقم 234/2019 حيث امتنعت إدارة عن تنفيذ قرار قضائي بحجة عدم توفر الميزانية، ثم التأكد من قبل المحكمة علي أن هذا الامتناع يلحق الأذى النفسي بالمواطنين ويعكس عدم احترام حقوقهم.

4. الأضرار بالحقوق الاقتصادية

نص المادة 32 من قانون العقوبات (القانون رقم 6 لسنة 1953) تشير إلى العقوبات المقدرة الموظفين الذين يمتنعون عن تنفيذ حكم القضاء. وعدم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعويضات أو المستحقات المالية يسبب ضررا اقتصاديا كبيرا للأفراد.

5. تفاقم الأزمات

عدم تنفيذ الأحكام قد يؤدي إلى تصعيد النزاعات وفي القضية رقم 2018/132 أظهرت محكمة الاستئناف أن عدم تنفيذ حكمها ادي الي تصاعد النزاع بين الأفراد والجهات الحكومية مما زاد من تعقيد الأمور.

6. **أضعاف الحقوق الإنسانية** تعتبر حقوق الأفراد في الحصول على العدالة وحماية القانون من الحقوق الإنسانية الأساسية المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل أن لكل إنسان الحق في أن يعامل معاملة عادلة ، مما يتناقض مع عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

(ب) الآثار على النظام القانوني

يعتبر عدم تنفيذ الأحكام القضائية انتهاكا الأسس العدالة، حيث يظهر أن بعض الأفراد أو الجهات يمكنهم الإفلات من العقاب ويؤدي ذلك إلى إضعاف سيادة القانون وزيادة الضغط على المحاكم وانخفاض الثقة في المؤسسات وتأثير على استقرار النظام القضائي وفي القضية 2020/456 أكدت المحكمة أن الامتناع عن التنفيذ يعرض النظام القانوني للخطر ويخلق مناخا من عدم الثقة في المؤسسات القضائية أيضا يضعف من هيبة القضاء وتنص المادة 192 من قانون المرافعات المدنية و التجارية (القانون رقم 51 لسنة 1970) تؤكد على أن الأحكام القضائية واجبة التنفيذ مما يعكس ضرورة احترام هذه الأحكام لضمان هيبة القضاء[2]

[1] الفرام الرياض – حقوق الانسان في ليبيا – القاهرة دار الكتب 2020
الموقع الالكتروني htti // example.com I book
[2] الزايدي مريم اليات تنفيذ القانون الاحكام القضائية مرجع سابق ص 95
البدري زكريا – الاحكام القضائية بين التنفيذ و الامتناع – دار الرؤية بنغازي 2021 ص104

المطلب الثاني

الحلول القانونية لمشكلة الامتناع عن التنفيذ

الفرع الأول

الاجراءات القانونية المتاحة

(أ) الدعوى القضائية

يمكن للأفراد المعترضين من الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية رفع دعوى قضائية وفقا لنص المادة 192 من قانون المرافعات المدنية والتجارية (القانون رقم 51لسنة 1970 تنص على أن الأحكام الصادرة عن المحاكم تكون واجبة التنفيذ) في القضية 456/2020 أصدرت المحكمة حكما بإلزام الجهة المعينة بتنفيذ حكم سابق ، مشددة على أن الأفراد الحق في اللجوء إلى القضاء للمطالبة بتنفيذ الأحكام. وكذلك بحق وكذلك بحق للأطراف المطالبة بالتنفيذ الجبري في حالة استمرار الامتناع وفي السابقة القضائية رقم 2018/123 أكدت المحكمة أن الأفراد لهم الحق في طلب التنفيذ الجبري عند امتناع الجهات عن تنفيذ إلا حكام وايضا يمكن لشخص أن يتظلم إداريا وتنص المادة 16 من قانون النظام الإداري (القانون رقم 12 لسنة 2010) تشير الي حقوق الأفراد في النظام من القرارات الإدارية.

وكذلك الرقابة الإدارية يمكن أن تلعب دورا في الحلول لمشكلة الامتناع عن التنفيذ الأحكام القضائية وفي القضية رقم 2020/789 ، تم توجيه النيابة العامة لمتابعة تنفيذ حكم قضائي مما يعكس أهمية الرقابة القضائية وكذلك التثقيف القانوني عن طريق ورش عمل و دورات تدريبية لتعريض الأفراد بحقوقهم مع تعديل القوانين لتعزيز آليات التنفيذ تتعدد الحلول القضائية لمشكلة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية، بدءا من اللجوء إلى القضاء و دعوى التنفيذ الجبري ، وصولا إلى تعزيز التوعية القانونية وتعديل القوانين يتطلب الأمر تضافر الجهود لضمان احترام الاحكام القضائية وتحقيق العدالة[1].

(ب) تنفيذ القانون بالإكراه

تنفيذ القانون بالإكراه هو عملية استخدام القوة أو الوسائل القانونية القسرية لضمان تنفيذ الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية ويعتبر الإكراه وسيلة قانونية مشروعة تستخدم عندما تمتنع الجهات المعنية عن تنفيذ الأحكام طوعاً ونص المادة 193 من قانون المرافعات المدنية والتجارية (القانون رقم 51/ 1970) يجوز طلب التنفيذ الجبري الأحكام. والإكراه قد يكون بدني يتمثل في حبس المدين والإكراه المالي يتمثل في فرض غرامات مالية أو حجز على الأموال كوسيلة لتحقيق التنفيذ.

وفي السابقة القضائية 2018/234 حيث قررت المحكمة أن استخدام الإكراه البدني كوسيلة لتنفيذ الأحكام ضروريا عندما تمتنع الجهة المعينة عن تنفيذ رغم صدور الحكم.

و أكدت السابقة القضائية بالرقم 2020/789 أكدت المحكمة أن الإكراه المالي يمكن استخدامه كوسيلة فعالة لضمان تنفيذ الأحكام وتعويض الأفراد عن الأضرار الناجمة عن عدم التنفيذ والتنفيذ بالإكراه يساعد على تعزيز سيادة القانون وتوفير العدالة وتجنب الغوص وهي وسيلة قانونية مشروعة تهدف إلى ضمان تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية[2].

---

[1] السراج محمد الاجراءات القانونية لتنفيذ الجيري – المجلة القانونية العدد 15 / 2021 ص77

الجبال احمد – القانون الاداري في ليبيا – دار الفتح – طرابلس 2020 ص 23

[2] القاضي فاطمة – تحديات تنفيذ الاحكام القضائية في مجلة الدراسات القانونية العدد 25 يوليو 2021

الفرع الثاني

التعديلات القانونية المقترحة

(أ) تعزيز آليات الرقابة

يتطلب تعزيز آليات الرقابة على تنفيذ الأحكام القضائية جهوداً متكاملة تشمل إنشاء لجان رقابة متخصصة لمراقبة تنفيذ الأحكام مع تفعيل دور النيابة في متابعة تنفيذ الأحكام وإشراك المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ الأحكام وذلك بتنظيم ورش عمل توعوية لتفريق المجتمع بحقوقهم القانونية وآليات المطالبة بتنفيذ الأحكام مع تطوير الأنظمة الإلكترونية لتعزيز قيم الشفافية والتقارير وضرورة تعديل القوانين بوضع محتويات صارمة ضد الجهات التي تمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية دون مبرر مع تبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بالرقابة على تنفيذ الأحكام مما يسهل على الأفراد تقديم الشكاوي.

ويعتبر التثقيف والتوعية القانونية مهمة للغاية عن طريق تنظيم حملات توعية لتعريف الأفراد بحقوقهم مما يساهم في تعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي.

(ب) تعديل القوانين

يتطلب تعزيز تنفيذ الأحكام القضائية تعديلا شاملا للقوانين يشمل تسهيل الإجراءات التنفيذية مما يسهل على الأفراد الحصول على حقوقهم بسرعة وفرض عقوبات تمتنع من القدوم على الامتناع من تنفيذ أحكام الأحكام القضائية دون مبرر قانوني وتوسيع الاختصاص القضائي تعديل القوانين لتوضيح أوجه الاختصاص بين المحاكم مما يمنع اي تدخل أو غموض بشأن الجهة المسؤولة عن تنفيذ الأحكام مع إنشاء محاكم خاصة لحسم قضايا الامتناع بشكل أسرع. وكذلك يجب تعزيز الشفافية مثل التقارير الدورية ونشر معلومات وتفعيل دور المجتمع المدني بإشراك المنظمات وانشاء آليات للتظلم مع إدخال التعليم القانوني وذلك لخلق بيئة قانونية تدعم العدالة وتضمن سيادة حكم القانون وضمان حماية حقوق الأشخاص[1].

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يتضح أن امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية يمثل تحديا كبيرا يؤثر على مبدأ سيادة القانون وحقوق الأفراد وان التزام الإدارة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم يعتبر ركيزة أساسية لضمان العدالة وحماية حقوق المواطنين وان هناك حالات عديدة تتعامل فيها الإدارة مع الأحكام القضائية بطرق غير متوافقة مع القانون وقد تعدد اسباب هذا الامتناع بدء من البيروقراطية، مرورا بالنقص في الموارد وصولا الى الإشكاليات السياسية والاجتماعية.

ولضمان تنفيذ الأحكام ضرورة وجود تشريعات واضحة تحمي حقوق الأفراد وتفرض عقوبات على كل من يمتنع عن تنفيذ الاحكام . ويعتبر تنفيذ الأحكام القضائية حجز زاوية في ضمان الثقة في النظام القانوني واحترام سيادة حكم القانون وتعزيز حقوق الأفراد.

النتائج :

- تعزيز حقوق الأفراد.
- تعزيز دور السلطة القضائية في متابعة تنفيذ الأحكام.
- يجب تطوير التشريعات تضمن تنفيذ الأحكام وتحمي حقوق الأفراد من أي تهاون أو امتناع غير مبرر.
- التعاون بين الجهات القضائية والتنفيذية.

[1] الزهراني – مساء الرقابة القضائية على تنظيم الاحكام للمرجع سابق ص 100

التوصيات

- تحسين وتعزيز التشريعات.
- تحسين آليات الإدارية
- إنشاء وحدات متخصصة في تنفيذ الأحكام القضائية.
- تعزيز الرقابة والمسائل
- توعية العاملين في القطاع العام
- تعزيز الشفافية وتفعيل دور السلطة القضائية في تنفيذ الأحكام.
- تفعيل المسؤولية الشخصية وتشديد العقوبات الجنائية والتأديبية .

من خلال تنفيذ هذه التوجيهات ، يمكن تعزيز فعالية النظام القانوني وضمان احترام حقوق الأفراد مما يسهم في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.

المراجع

1. الزايدي مريم" آليات تنفيذ الأحكام القضائية 2020 جامعة طرابلس رسالة ماجستير ص 40.
2. الفداح رياض - حقوق الإنسان في القانون الليبي القاهرة دار الكتب 2021
3. الجبالي أحمد. القانون الاداري في ليبيا طرابلس دار الفتح 2020.
4. السلاج محمد الإجراءات القانونية الجبري المحلة القانونية العدد 15 يناير 2021 ص43.
5. العروبي ،ساره، التحكيم التجاري في ليبيا بنغازي دار العلوم 2019.
6. الهادي ، يوسف مبادئ القانون المدني _ طرابلس دار المعرفة 2018.
7. القافي ، فاطمة تحديات تنفيذ الأحكام القضائية في ليبيا مجلة الدراسات القانونية العدد 25 يوليو 2021
8. البدري ، زكريا . الأحكام القضائية بين التنفيذ والامتناع بنغازي _ دار الرؤية 2021.
9. الزهراني، ميساء الرقابة القضائية عن تنفيذ الأحكام مجلة الحقوق العد 10 أغسطس 2020
10. قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 51 لسنة 1970.